الأمم المتحدة

A/68/161

الجمعية العامة

Distr.: General
18 July 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٣٣ من القائمة الأولية*

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

التقرير المرحلي الثالث لمجلس مراجعي الحسابات بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة من رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة يحيل بها التقرير المرحلي الثالث لمجلس مراجعي الحسابات بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

* A/68/50.

300813 260813 13-39935 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

كتاب الإحالة

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير المرحلي الثالث لمجلس مراجعي الحسابات بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

(توقيع) أمياس **مورس**

المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك

التقرير المرحلي الثالث لمجلس مراجعي الحسابات بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

موجز

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن يعد المجلس تقريرا سنويا عن التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/65/498). ويلخص هذا التقرير المرحلي الثالث النتائج المتعلقة بتسعة صناديق وبرامج اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢، ويدرس مدى تأهب الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام لاعتماد هذا المعايير.

الاستنتاج العام الذي توصل إليه المجلس

الصناديق والبرامج التي راجع المجلس حساباتها

في عام ٢٠١٢، أصدرت بنجاح تسعة كيانات بيانات مالية ملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وهي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة؛ ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

ورغم أن اليونيسيف تلقت رأيا غير مشفوع بتحفظات لمراجعي الحسابات، فإن المجلس أصدر تنبيها، فوجه الانتباه إلى تحسين الإيضاحات الواردة في الملاحظات على البيانات المالية عن طبيعة العلاقة بين اليونيسيف واللجان الوطنية، والسياسات المحاسبية التي تتبعها اليونيسيف في الاعتراف بالإيرادات الآتية من أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص التي تقوم بها اللجان الوطنية (A/68/5/Add.2). ويرى المجلس أن تحسين الإيضاحات الواردة في الملاحظات أساسي لفهم البيانات المالية من جانب المستخدمين.

وبصفة عامة، يشكل هذا إنجازا كبيرا ويعكس التزام ونشاط الكيانات المعنية، سواء من حيث اعتماد المعايير المحاسبية الجديدة أو تنفيذ تغييرات في عمليات ونظم أداء العمل.

وقد تطلب تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية من العديد من هذه الكيانات موارد كثيرة وكان عملية تقنية إلى حد كبير، رغم وجود عناصر انطوت بدرجات متفاوتة على إنشاء عمليات جديدة وإعادة تصميم عمليات قائمة. وهي الآن في حاجة إلى دمج وتبسيط

ما تقوم به من عمليات إعداد البيانات المالية، وتحسين النوعية الأولية وحسن التوقيت، وإرساء الأسس اللازمة لتحسين التقارير المالية المقدمة خلال السنة إلى الإدارة.

ورغم هذه الخطوة الكبرى إلى الأمام، فالمعايير المحاسبية الدولية والمعلومات المالية الجديدة التي يمكن أن يوفرها إطار هذه المعايير لا يمكن أن تكون مفيدة إلا إذا كانت تؤدي مجتمعة إلى مزيد من الشفافية في ما يتعلق بالتكاليف الكاملة للعمليات وإلى تيسير اتخاذ قرارات أفضل. ويتيح تحسين المعلومات المالية منبرا لإرساء إدارة مالية أفضل تتجسد من خلال قرارات تُتخذ في حينها وتستند إلى الأدلة تؤدي إلى تحقيق فوائد ملموسة في الأعمال وتحسين المساءلة.

وهذه أيضا فرصة مهمة لتعزيز دور مهام المالية في توفير المشورة الاستراتيجية من أجل مساعدة المديرين على فهم الكيفية التي ينفقون الأموال بها، واختبار قدراتهم ومساعدتهم في الوقت نفسه على تفسير سبب تكلفة الأنشطة والخدمات والكيفية التي يمكن السيطرة بها على هذه التكاليف من أجل المساعدة في التغلب على التحديات المالية، ولمساعدتهم على فهم الآثار المالية المترتبة على ما يتخذونه من قرارات سواء قبل أو بعد اتخاذها.

وفي ما يتعلق بالصناديق والبرامج، يحث المجلس على اتخاذ إجراءات متضافرة من أجل إنجاز خطط تحقيق الفوائد مع تحديد التركيز على الكيفية التي يمكن بها استخدام المعلومات الجديدة لتحديث إدارة الأعمال وحفز التنفيذ الفعال من حيث التكلفة.

الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام

ما زالت الأمم المتحدة ملتزمة بالتنفيذ وفقا لأهدافها، أي التنفيذ الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ في ما يتعلق بعمليات حفظ السلام واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في ما يتعلق بالأمم المتحدة. وستظل تتطلب قيادة مُحكمة وإدارة فعالة للبرامج والتزام المنظمة بأسرها في هذه المرحلة الحرجة.

واعتمدت الإدارة استراتيجية عملية تتمثل في الاعتماد على النظم القديمة في السيطرة على أثر حالات التأخير في تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة الجديد (أوموجا)، وأحرزت تقدما كبيرا وإيجابيا في طائفة من المجالات منذ صدور التقرير المرحلي الثاني لمجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك في ما يتعلق بالعديد من توصيات المجلس، مثلا: (أ) تحديد هيكل النظم وإدخال التحسينات اللازمة على النظم القديمة واختبارها؛ و (ب) جمع البيانات عن الممتلكات والمنشآت والمعدات؛ و (ج) إجراء عمليات محاكاة للبيانات المالية التفصيلية؛ و (د) تعزيز الحوكمة وإدارة المشاريع، بما في ذلك وضع ترتيبات مستقلة للتحقق من المشاريع.

وتحرز الإدارة تقدما كبيرا في ما يتعلق بخطة التنفيذ المنقحة التي وضعتها، ولكن النجاح ليس مضمونا بعد. ومن الضروري الآن أن تعمل بنشاط على إدارة وتخفيف عدد من المخاطر الرئيسية، ومنها:

- استخدام نظم قديمة متعددة كاستراتيجية انتقالية، وهو ما يجلب مخاطر إضافية إلى عملية تنفيذ تنطوي أصلا على مخاطر كبيرة، ولا سيما إعداد البيانات، الذي يشكل بالفعل تحديا كبيرا في حد ذاته، لضمان المعالجة المحاسبية للقيم المادية في ما يتعلق بالممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزون بشكل كامل ودقيق وعلى النحو المناسب.

- صدرت الإجراءات التشغيلية الموحدة لعمليات حفظ السلام في حينها (نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٣)، ولكن بعد مراجعة المجلس لما أحرز من تقدم في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. و لم يستعرض المجلس الإجراءات ولكنه سيراجع تطبيقها العملي خلال عملية مراجعة الحسابات المقبلة لبعثات حفظ السلام.

- ينبغي التعجيل بإصدار التوجيه المؤسسي اللازم لترجمة إطار السياسات من أجل بقية الأمم المتحدة، وذلك في ضوء ضرورة تكميل الأرصدة الافتتاحية اللازمة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

- على الرغم من أن المنظمة قررت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في حدود الموارد المتاحة على نطاق المنظمة برمتها، فإن عائدات الإدارة في ما يتعلق بإدارة المخاطر في بعض المواقع خارج المقر ما زالت تشير إلى مشاكل في إعادة توزيع الموارد المخصصة لإنجاز التنفيذ. غير أن المجلس يعترف بالجهود التي يبذلها المقر للاتصال بالبعثات والمكاتب الموجودة خارج المقر من أجل تقديم الدعم والموارد، حسب الاقتضاء.

التوصيات

التوصيات الرئيسية

يوصي المجلس بأن يقوم جميع الكيانات بما يلي:

- **بلورة خطط شاملة وعملية لتحقيق الفوائد بحلول نهاية عام ٢٠١٣.**

- **النظر في الكيفية التي يمكن بها استخدام المعلومات المستقاة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لوضع حسابات ومعلومات إدارية عن تكاليف العمليات**

المتعلقة بدعم زيادة فعالية ما يتخذ من قرارات إدارية.

ويوصي المجلس بأن تقوم الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها بما يلي:

- **إعطاء الأولوية لإنهاء ونشر توجيهات وتعليمات محاسبية نهائية إلى جميع المواقع من أجل توحيد المعالجة المحاسبية لبيانات المحاسبة، وإصدار تعليمات واضحة إلى جميع المواقع بشأن كيفية حصر الأصول والالتزامات وتسجيل ممتلكاتها ومنشآتها ومعداتها ومخزونها، والتأكد من أن هذه الأخيرة مدرجة بدقة في النظم المناسبة.**
- **تنفيذ توصيات موظف التحقق من المشاريع المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على وجه السرعة من أجل تحسين المعلومات المتصلة بإدارة المخاطر والدقة في التقارير المرحلية.**

متابعة التوصيات السابقة

قدم المجلس في تقريره المرحلي السابق عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ١٥ توصية، نفذت ٨ توصيات منها (٥٣ في المائة)، ويجري تنفيذ ٧ توصيات منها (٤٧ في المائة) (انظر المرفق الثاني). وسبعة من هذه التوصيات تتعلق فقط بالأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها، وترد تعليقات عليها في الفرع الرابع لهذا التقرير.

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية ٩

ثانيا – الولاية والنطاق والمنهجية ٩

ثالثا – السنة الكاملة الأولى من تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من جانب الصناديق والبرامج التي يراجع المجلس حساباتها ١١

ألف – موجز عام ١١

باء – المراقبة وإعداد البيانات المالية ١١

جيم – تحقيق الفوائد ١٣

دال – أثر اعتماد الأحكام الانتقالية ١٥

هاء – تحديث النظام المالي والقواعد المالية ١٥

واو – تعزيز الإدارة المالية ١٦

رابعا – النتائج والتوصيات المتعلقة بالأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام ١٧

ألف – متابعة توصيات المجلس السابقة في ما يتعلق بالأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام ١٧

باء – تحقيق فوائد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة ١٩

جيم – إدارة التغيير: تدريب الموظفين ٢٠

دال – التقدم المحرز على أساس المعالم الرئيسية ٢١

خامسا – مسائل أخرى ٣١

ألف – مواءمة وتوحيد الممارسات المتعلقة بطرق أداء العمل ٣١

باء – الحسابات السنوية والإبلاغ السنوي ٣٢

سادسا – شكر وتقدير ٣٣

المرفقات

الأول – التواريخ المستهدفة لتطبيق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام . ٣٤

الثاني – حالة تنفيذ توصيات المجلس الواردة في تقريره المرحلي الثاني بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ٣٦

الثالث – هيكل نظم المعلومات المستخدمة لإصدار الأمم المتحدة بيانات مالية ملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ٤١

الرابع – ميزانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة، آذار/مارس ٢٠١٣ . . . . . ٤٣

أولا – معلومات أساسية

١ – في آب/أغسطس ٢٠٠٦، وافقت الجمعية العامة في قرارها ٦٠/٢٨٣ على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام القائمة على أساس الاستحقاق لعرض البيانات المالية للمنظمات. وهذه المعايير المحاسبية الدولية أُعدت في استقلالية وكُتبت خصيصاً للقطاع العام. وهي أكثر دقة وتفصيلاً من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة المعدة داخلياً، وتترك مجالاً أقل للتفسيرات المتضاربة.

٢ – وقد نقح الجدول الزمني لتنفيذ هذه المعايير في عدد من المناسبات. وترد في المرفق الأول أحدث تواريخ التنفيذ في ما يتعلق بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتواصل الأمم المتحدة سعيها نحو السنة الكاملة الأولى من اعتماد هذه المعايير لعمليات حفظ السلام اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وللأمم المتحدة نفسها اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

ثانيا – الولاية والنطاق والمنهجية

٣ – في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة الميزانية بأن يعد المجلس تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز صوب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (A/65/498). وأصدر المجلس تقريره الأول في تموز/يوليه ٢٠١١ (A/66/151) وتقريره الثاني في تموز/يوليه ٢٠١٢ (A/67/168).

٤ – ويقوم هذا التقرير المرحلي السنوي الثالث بما يلي: (أ) يلخص نتائج السنة الكاملة الأولى من تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في تسعة صناديق وبرامج راجع المجلس حساباتها[(١)] (بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، الذي يلزم تناوله في إطار المعايير المحاسبية بشكل مستقل عن حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ و (ب) يقيم ما أحرز من تقدم حاليا، والمخاطر الرئيسية التي تعترض نجاح التنفيذ والإجراءات المطلوب اتخاذها من جانب الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام، ويكمل النتائج التي توصل إليها المجلس في ما يتعلق بحالة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مستوى بعثات حفظ السلام والواردة في أحدث تقاريره عن عمليات حفظ السلام (A/67/5 (Vol. II)؛ و (ج) يبرز عددا

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

من المسائل الأخرى، من مثل مواءمة طرق أداء العمل. وآراء مجلس مراجعي الحسابات وتقاريره التفصيلية مدرجة في تقارير وحسابات فرادى الصناديق والبرامج[٢].

٥ - وسيقدم المجلس تعليقات تفصيلية بشأن كيانات الأمم المتحدة التي تنفذ المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠١٤[٣] في التقرير المرحلي الرابع والتقرير المرحلي الأخير المتعلق بهذه المعايير في منتصف عام ٢٠١٤. غير أن العديد من المسائل التي أثيرت في ما يتعلق بالأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام في الفرع الرابع من هذا التقرير سيكون لها تأثير أيضا في إطار كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة تنفذ المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠١٤.

٦ - وقد نُوقشت ملاحظات المجلس واستنتاجاته مع الإدارات المعنية، التي عُرضت آراؤها في هذا التقرير بالشكل المناسب. وجرى أيضا تنسيق العمل مع عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية ودوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة للصناديق والبرامج، حسب الاقتضاء.

متابعة توصيات المجلس السابقة

٧ - قدم المجلس في تقريره السابق عن المعايير المحاسبية الدولية ١٥ توصية، نفذت منها ٨ توصيات (٥٣ في المائة) ويجري تنفيذ ٧ توصيات (٤٧ في المائة) (انظر المرفق الثاني). وتتعلق سبع توصيات بالأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام فقط وترد تعليقات عليها في الفرع الرابع. ونفذت تنفيذا كاملا التوصيتان المتعلقتان بصناديق وبرامج محددة في سياق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠١٢.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (A/68/5/Add.1)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (A/68/5/Add.7)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (A/68/5/Add.10)، واليونيسيف (A/68/5/Add.2)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/68/5/Add.5)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (A/68/5/Add.13)، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/68/9)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/68/5/Add.3)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (A/68/5/Add.14).

(٣) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومركز التجارة الدولية، وجامعة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

ثالثا – السنة الكاملة الأولى من تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من جانب الصناديق والبرامج التي يراجع المجلس حساباتها

ألف – موجز عام

٨ – يلخص هذا الفرع من التقرير نتائج تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لأول مرة في عام ٢٠١٢ من جانب تسعة صناديق وبرامج تابعة للأمم يراجع المجلس حساباتها. وتلقى جميع الكيانات التسعة آراء غير مشفوعة بتحفظات لمراجعي الحسابات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، والأونروا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)، وذلك من خلال النجاح في الإبلاغ عن إيراداتها ونفقاتها وأصولها والتزاماتها وفقا لسياساتها المحاسبية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٩ – ورغم أن اليونيسيف تلقت رأيا غير مشفوع بتحفظات لمراجعي الحسابات، فإن المجلس أصدر تنبيها، فوجه الانتباه إلى تحسين الإيضاحات الواردة في الملاحظات على البيانات المالية عن طبيعة العلاقة بين اليونيسيف واللجان الوطنية، والسياسات المحاسبية التي تتبعها اليونيسيف في الاعتراف بالإيرادات الآتية من أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص التي تقوم بها اللجان الوطنية (A/68/5/Add.2). ويرى المجلس أن تحسين الإيضاحات الواردة في الملاحظات أساسي لفهم البيانات المالية من جانب المستخدمين.

١٠ – ونظر المجلس في السياسات المحاسبية التي اعتمدها كل كيان لتحقيق التناسب مع الأنشطة المحددة التي يقوم بها الكيان، ولعرض نتائج عمليات الكيانات بصورة تامة ونزيهة في بياناتها المالية. وبصفة عامة، حقق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على صعيد الكيانات التسعة نتائج إيجابية للغاية، مما يدل على التزام كل كيان بتنفيذ المعايير الجديدة على أكمل وجه ممكن.

باء – المراقبة وإعداد البيانات المالية

١١ – مع أن النجاح في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية يشكل إنجازا مهما، فإن معظم الكيانات ما زال يواجه عددا من التحديات. ويبرز المجلس أمثلة مختلفة في تقارير خاصة بكيانات معينة، بما في ذلك ما يلي:

(أ) لدى جميع الكيانات التسع درجات متفاوتة من الضعف في الرقابة الداخلية في ما يتعلق بإدارة الأصول المتصلة بالممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزون، مما يتطلب

اتخاذ مزيد من الإجراءات للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر وقوع خسائر وأخطاء. فعلى سبيل المثال، لم تتمكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من إعداد بيانات موثوقة عن الأصول، في حين احتاج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مزيد من الوقت أثناء تحديد أصوله وأراضيه ومبانيه الإدارية للتعرف على جميع أصوله الخاصة بالمشاريع. ولذلك، اعتمدت هذه الكيانات أحكاما انتقالية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تتيح فترة أقصاها خمس سنوات لتحديد أصول الممتلكات والمنشآت والمعدات.

(ب) احتاج بعض الكيانات، مثل الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، إلى إجراء تسويات يدوية مهمة لأرصدة الحسابات في نهاية العام وإلى إصدار بيانات قائمة على أساس الاستحقاق، مع ما يرتبط بذلك من استمرار في سيادة مخاطر الوقوع في الخطأ؛

(ج) لم يكن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على كامل الاستعداد لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، نظرا للتعديلات الكبيرة اللاحقة لمراجعة الحسابات التي تطلبتها البيانات المالية، مما يعكس جزئيا ضرورة إعادة التفكير في النهج الذي يتبعه في تناول المسائل المعقدة، مثل وضع الوكيل والموكّل في ما يتعلق بالمشاريع التي يديرها نيابة عن منظمات أخرى؛

(د) واجهت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين صعوبات كبيرة في تسوية حسابات جرد المخزونات مع نظمها لتسجيل المخزونات، مما تطلب إجراء تعديلات مادية بعد مراجعة الحسابات على أرصدة مخزونها. ولم يتمكن صندوق الأمم المتحدة للسكان من تحديد رصيد للمخزون على النظم القائمة في المكاتب القطرية، مما استلزم القيام بعملية تجميع يدوية لتحديد الرصيد النهائي للبيانات المالية؛

(هـ) قام عدد من الكيانات، منها صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتخفيض تام لقيمة الأصول التي ما زالت في طور الاستخدام، مما تطلب إعادة تقييم عمرها النافع (وفقا للمعيار ١٧ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام). ومع أن المبالغ المعنية ليست مادية، فإن المجلس يرى أن هذا يشير إلى ضرورة إعادة تقييم العمر النافع لتلك الأصول.

١٢ - ويخلص المجلس إلى أنه ما زال ثمة الكثير مما ينبغي للكيانات عمله لإنشاء عملية مبسطة ودقيقة لإعداد البيانات المالية في إطار المعايير المحاسبية الدولية ولكفالة أن تنفذ هذه العمليات على أساس شهري. وبذل جهود في هذا الصدد لن يقلل فحسب من العمل اللازم

في نهاية السنة ومن مخاطر عدم دقة البيانات المالية، بل أهم من ذلك أنه سيضع الأساس لإبلاغ مالي مؤقت (خلال السنة) إلى الإدارة على نطاق المنظمة برمتها.

جيم – تحقيق الفوائد

١٣ – أوصى المجلس في تقريريه السابقين بأن تقوم الإدارة بما يلي: (أ) تحديد الفوائد المتوقعة من المعلومات الجديدة التي ستتاح في إطار المعايير المحاسبية الدولية، ووضع الخطط للحصول على تلك الفوائد؛ و (ب) تحديد مساءلة واضحة عن تحقيق تلك الفوائد؛ و (ج) إنشاء آليات لتتبع تحقيق الفوائد؛ و (د) المداومة على إطلاع الإدارة العليا وهيئات الإدارة على التقدم المحرز صوب تحقيق تلك الفوائد. وأوصى المجلس أيضا بأن تقوم جميع الكيانات، بحلول نهاية ٢٠١٢، بوضع الصيغ النهائية لخططها الشاملة الهادفة إلى تحقيق النتائج أو بإعداد هذه الخطط.

١٤ – وحتى نهاية أيار/مايو ٢٠١٣، كانت عدة كيانات قد أنجزت خططها لتحقيق الفوائد أو أنجزتها إلى حد كبير، ولكن كيانا واحدا، هو الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، كان قد نفذ خططه. وأنجزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خطة لتحقيق الفوائد، بينما عقدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حلقات عمل تتناول مجالات العمل ذات الصلة بالموضوع من أجل تحديد فوائد مشروع المعايير المحاسبية الدولية وطلبت إلى كبار المديرين في كل وحدة عمل تولي مسؤولية تحقيق الفوائد والمساءلة عنها. ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن عملية تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية تنطوي على عدد من الفوائد المحتملة ويتوقع أن يكون لديه خطة محددة لتحقيق الفوائد بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

١٥ – وفي عام ٢٠١٢، أعطت الكيانات الأولوية للجوانب العملية من تنفيذ الإطار المحاسبي الجديد، لكن من المهم الآن تحويل الاهتمام إلى كيفية تحسين الإدارة المالية والرقابة وصنع القرارات باستخدام المعايير المحاسبية الدولية كمنطلق لتغيير ذي فائدة. وقد أبرز المجلس بعض الفوائد التي تحققت مبكرا في التقارير الخاصة بالكيانات، وتشمل ما يلي:

(أ) تحسن إدارة المخزون والممتلكات والمنشآت والمعدات (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) وإدارة المخزون العابر (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛

(ب) تحسن إدارة شؤون المدينين والحسابات المستحقة القبض؛ وجرى تخفيض قيم كبيرة من الحسابات المستحقة القبض وأصول المخزون التي ليس من المرجح تجميعها

أو استخدامها، مما أدى إلى تحسين المعلومات المتعلقة بالقيمة الحقيقية للأصول التي يملكها الكيان (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)؛

(ج) حفّز تحليل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين على إجراء استعراض مركز بدرجة أكبر لترتيبات تمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)؛ وعزز تنفيذ الخطة الحالية لتمويل استحقاقات الموظفين (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛

(د) ساعد تحديد التدريب وتحديث وثائق السياسات والإجراءات على تحسين مهارات الإدارة المالية والقدرات وفهم الموظفين في جميع الكيانات؛

(هـ) تحسن التقارير الخاصة المقدمة إلى الجهات المانحة والشركاء (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان).

١٦ - وحدد الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي نفذ خطة تحقيق الفوائد الخاصة به، فائدة خاصة وكبيرة تنشأ عن تقييم الاستثمارات والإبلاغ عنها بشكل نزيه، وهو ما يعني أن لدى الصندوق مزيدا من المعلومات الموثوقة والشاملة المتعلقة بأداء الاستثمارات والقيمة الكاملة للأموال.

١٧ - ومن المهم اتخاذ إجراءات متضافرة والمحافظة على الزخم من أجل تحقيق النطاق الكامل للفوائد المتاحة. وبوجه خاص، يجب استخدام المعلومات الجديدة المتاحة المتعلقة باستخدام الموارد ومدى الالتزامات من أجل قياس التكاليف الكاملة للعمليات وفهمها على نحو أفضل وتحسين الإدارة في جميع المجالات، بما في ذلك الأصول الثابتة والمخزون وكشوف المرتبات واستحقاقات الموظفين بصفة عامة. فعلى سبيل المثال، باستخدام المعلومات الجديدة المتاحة عن الأصول المملوكة وعقود التأجير، ستتمكن الكيانات من وضع استراتيجيات شاملة وطويلة الأجل لإدارة الأملاك.

١٨ - ويوصي المجلس بأن تقوم جميع الكيانات، بحلول نهاية ٢٠١٣، بوضع الصيغ النهائية لخطة شاملة وعملية لتحقيق الفوائد أو بإعداد هذه الخطط.

١٩ - وعند تقييم الفوائد، من المهم أيضا تقييم التكاليف المرتبطة بتنفيذ الإطار المحاسبي والاحتفاظ به، بحيث يمكن للإدارة البرهنة على أن الفوائد المتحققة من المعايير المحاسبية الدولية تمثل عائدا جيدا لما تستثمره الدول الأعضاء.

٢٠ - ويشجع المجلس جميع الكيانات التي تبلغ عن الفوائد على أن تفصح بوضوح أيضا عن التكاليف المرصودة مرة واحدة والتكاليف المتكررة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، وعن الكيفية التي عولجت بها أو الكيفية التي ستدار بها مستقبلا.

دال - أثر اعتماد الأحكام الانتقالية

٢١ - لاحظ المجلس في تقريره المرحلي السابق أن عددا من الكيانات يعتزم اتخاذ تدابير انتقالية في إطار المعايير المحاسبية الدولية تتيح فترة طويلة من الزمن لاعتماد متطلبات بعض هذه المعايير بصورة كاملة. ووفقا للمعايير ذات الصلة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لجأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ترتيبات انتقالية مسموح بها على النحو التالي:

(أ) إتاحة فترة أقصاها خمس سنوات للقيام بحصر كامل للممتلكات والمنشآت والمعدات (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)؛

(ب) في حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللجوء إلى الحكم الانتقالي الذي يتيح فترة أقصاها عام ٢٠١٥ للاعتراف الكامل بما لديه من أصول المشاريع.

٢٢ - ويعتبر المجلس أن استخدام هذه الأحكام الانتقالية مباح في إطار المعايير ذات الصلة شريطة أن يهدف الكيان إلى اعتماد المعايير بأكملها في غضون جدول زمني محدد. وفي مجالات أخرى، يلاحظ المجلس أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يحرزان ما يكفي من التقدم في تحسين نوعية المعلومات المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزون كي يكونا قادرين على الامتثال الكامل للمعايير المحاسبية الدولية بحلول عام ٢٠١٦. وسعيا إلى تحقيق الفوائد بسرعة أكبر، يشجع المجلس على الامتثال للمعايير في أقصر جدول زمني قدر الإمكان.

هاء - تحديث النظام المالي والقواعد المالية

٢٣ - سبق للمجلس أن لاحظ أن الكيانات التي قامت بتحديث أنظمتها وقواعدها المالية استعدادا لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية أبقت على التغييرات في الحد الأدنى المطلوب لاعتماد هذه المعايير. وثمة على العموم نظر محدود في التغييرات الأوسع نطاقا التي يمكن إدخالها على النظام المالي والقواعد المالية لعكس التطورات في ما يتعلق بسياسات وإجراءات العمل الحديثة.

٢٤ - فعلى سبيل المثال، أوصى المجلس سابقا بأن تنظر الكيانات في الكيفية التي يمكن بها استخدام المعلومات المستمدة من حسابات المعايير المحاسبية الدولية لوضع معلومات إدارية شاملة عن تكاليف العمليات اللازمة لدعم فعالية صنع القرارات الإدارية. ولاحظ المجلس سابقا أن للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خططا لتعزيز النظم القائمة أو الجديدة لتخطيط الموارد في المؤسسة من أجل التمكين من إصدار حسابات إدارية. وأُحرز بعض التقدم، فمثلا كيّف صندوق الأمم المتحدة للسكان تطبيقاته المتعلقة بالعقارات من أجل جمع المعلومات لأغراض إصدار الحسابات وإدارتها، ولكن يلزم القيام بالمزيد. ويؤكد المجلس من جديد أن توليد بيانات مُحكمة وقيِّمة من بيانات المحاسبة الإدارية يتطلب انضباطا كبيرا في الإدارة المالية على نطاق الكيان برمته لدعم إدخال البيانات بدقة وفي حينها، فضلا عن جداول زمنية واضحة للوتيرة التي ستتوافر بها البيانات المحاسبية لأغراض الإبلاغ الداخلي.

٢٥ - وفي السنة الأولى من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، أُحرز تقدم محدود في تحسين التقارير المالية المقدمة إلى الإدارة العليا من أجل توفير معلومات منتظمة وجارية عن الأداء المالي على مدار السنة. فمثلا، أعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقريرا إداريا فصليا لمكاتبها الإقليمية ومديري الشعب التابعين لها وتقريرا موجزا (لوحة) عن المؤشرات للممثلين القطريين، يتوقع تنفيذه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٢٦ - ويستكمل المجلس توصيته السابقة بأن تنظر جميع الكيانات في الكيفية التي يمكن بها استخدام المعلومات المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية لإعداد حسابات إدارية ومعلومات شاملة عن تكاليف العمليات اللازمة لدعم صنع القرارات الإدارية الفعالة.

واو - تعزيز الإدارة المالية

٢٧ - يشكل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية فرصة مهمة لتعزيز دور وصورة الإدارة المالية بصفة عامة ومهام المالية بصفة خاصة، ولا سيما في وقت يحتاج فيه المديرون الماليون التابعون لمنظومة الأمم المتحدة إلى إدارة المخاطر الناشئة عن زيادة الولايات وانخفاض الموارد. وفي الأساس، ليس تحسين الإبلاغ المالي هو الغاية؛ ويكمن التحدي الحقيقي في استخدام المعلومات المالية الجديدة لتحقيق الفوائد على نطاق الأعمال برمتها. ومواجهة هذه التحديات بطريقة منسقة ومستدامة يتطلب إعادة نظر أساسية في التكاليف والطريقة التي تقدم بها الكيانات حاليا خدماتها وتنفذ أنشطتها. وتعزيز الإدارة المالية لدعم تحسين الأداء التنظيمي حيوي لتحقيق ذلك.

٢٨ - ويشجع المجلس:

(أ) الإدارة المالية للأمم المتحدة على وضع رؤية للإدارة المالية السليمة داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الطريقة التي يمكن بها للمالية أن تدعم تحسين اتخاذ القرارات الاستراتيجية والمتعلقة بالأعمال وتحسين نتائج الأعمال، وكيفية تحسين مستويات الإلمام بالشؤون المالية على نطاق المنظومة ككل؛

(ب) جميع الكيانات على وضع خطط لتعزيز الإدارة المالية لمنظمة كل منها وعلى أن ترصد وتبلغ عما يحرز من تقدم.

٢٩ - وسيواصل المجلس مساعدة الكيانات على تحديد أفضل الممارسات في الإدارة المالية وتوجيه الانتباه إلى المنهجيات التي قد تساعد كيانات الأمم المتحدة على تقييم قدرتها في مجال الإدارة المالية على أساس إطار مشترك.

٣٠ - وكما ذكر سابقا، ستستلزم المعايير المحاسبية الدولية تحولا في مجموعة المهارات اللازمة في المهام المالية بوجه خاص. وتواجه الكيانات تحديات في استقدام الموظفين الذين لديهم معرفة شاملة بالمعايير المحاسبية الدولية ومن الضروري أن تنظر في مدى ملاءمة استراتيجيات التدريب وتوفير الموارد التي تعتمدها للحفاظ على مستوى الخبرة المحاسبية المطلوبة. وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس عددا من الأمثلة التي جرى فيها ضم أعضاء في أفرقة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى أفرقة أساسية معنية بالمالية والمحاسبة من أجل تعزيز الاستمرارية والقدرات. وسيواصل المجلس رصد التقدم المحرز في التدريب وتكوين أفرقة المالية والمحاسبة.

رابعا - النتائج والتوصيات المتعلقة بالأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام

ألف - متابعة توصيات المجلس السابقة في ما يتعلق بالأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام

٣١ - من بين التوصيات السبع السابقة المتعلقة تحديدا بالأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام، نفذت خمس توصيات وتوجد توصيتان قيد التنفيذ (انظر المرفق الثاني).

٣٢ - ويشكل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية داخل منظمة متنوعة ومجزأة مثل الأمم المتحدة عملية معقدة وصعبة من عمليات تغيير طرق العمل. ويتزايد التعقد لأنه ليس لديها نظام لإدارة الموارد في المؤسسة قائم على أساس الاستحقاق وبالتالي فهي تنفذ في الوقت نفسه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظاما جديدا لتخطيط الموارد في المؤسسة على نطاق

دورتين محاسبيتين وجزأين مختلفين في المنظمة (عمليات حفظ السلام والأمم المتحدة نفسها)، وكيانات متعددة أخرى تقدم التقارير المالية.

٣٣ - ولاحظ المجلس سابقا التقدم الجيد الذي أحرزه فريق الأمم المتحدة المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نحو إكمال إطار السياسات المحاسبية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولكنه أبرز ضرورة التعجيل بتحويل إطار السياسات إلى توجيهات عملية في مجال التطبيق من أجل الموظفين. ووقت إجراء مراجعة الحسابات، كانت التوجيهات المؤسسية والإجراءات التشغيلية الموحدة المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية في طور الإعداد، وكانت الإدارة تتوقع تحديد مزيد من المسائل التي ستعالج ضمن إطار السياسات المحاسبية وتوجيهات التطبيق العامة. وفي غضون ذلك، كان الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يتداول بالفيديو أسبوعيا مع المكاتب الموجودة خارج المقر لتجميع دراسات الحالات الإفرادية اللازمة لتكميل التوجيهات المؤسسية، وكانت إدارة الدعم الميداني تتعاون مع بعثات حفظ السلام من أجل إدخال تحسينات على الإجراءات التشغيلية الموحدة.

٣٤ - ولاحظ المجلس أن الإجراءات التشغيلية الموحدة في المجالات الحيوية (بما في ذلك عقود الإيجار والمعدات والإمدادات والأصناف الخاصة بالوحدات، وتخفيضات القيمة، والإيرادات الآتية من المعاملات غير التبادلية) أنجزت وكانت متاحة لبعثات حفظ السلام بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، زُودت البعثات بمجموعة تفصيلية من وثائق التوجيهات المتعلقة بالأرصدة الافتتاحية للمعايير المحاسبية الدولية في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ودُعمت بحلقات عمل لموظفي البعثات بمشاركة فريق الأمم المتحدة المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وموظفي شعبة الحسابات التابعة لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات والفريق المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التابع لإدارة الدعم الميداني.

٣٥ - وفي ما يتعلق بالمواقع غير المعنية بحفظ السلام، وقت كتابة هذا التقرير، أنجز ١٦ فصلا من أصل ١٩ فصلا من التوجيهات المؤسسية المواضيعية بالتشاور مع المواقع الموجودة خارج المقر. وتعمل الإدارة على بلورة هذه التوجيهات ونشرها بما يكفي من الوقت قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٣٦ - ويعترف المجلس بالتقدم الجيد المحرز في هذا العمل، ولكنه قلق من أن مجموعة كاملة من التوجيهات لم توضع في صيغتها النهائية إلا عند اقتراب تاريخ بدء عمليات حفظ السلام. وكلما قل الوقت المتاح للموظفين لتعويد أنفسهم على الإجراءات التشغيلية الجديدة، إلا وزاد خطر عدم توافر المعلومات اللازمة لدعم البيانات المالية الملتزمة بالمعايير

المحاسبية الدولية. وسيتفاقم هذا الخطر حيث يكون الموظفون أيضا، ولا سيما في بعثات حفظ السلام، بصدد تنفيذ نظام جديد لتخطيط الموارد في المؤسسة وتغييرات أخرى، مثل استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وسيقوم المجلس بمراجعة التطبيق العملي للإجراءات التشغيلية الموحدة التفصيلية والتوجيهات الخاصة بالموظفين في البداية في عمليات مراجعة الحسابات التي سيقوم بها مستقبلا لبعثات حفظ السلام.

باء – تحقيق فوائد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

٣٧ – أبلغ المجلس في تقريره السابق بأن الأمم المتحدة قد شرعت في وضع خطة لتحقيق الفوائد تقرر إنجازها في نهاية عام ٢٠١٢. وحتى أيار/مايو ٢٠١٣، ظلت خطة الأمم المتحدة لتحقيق الفوائد قيد الإعداد. ونتج التأخير عن صعوبات في استقدام موظف فني مناسب لوضع الخطة، ويتوقع حاليا وضع الخطة في صيغتها النهائية ونشرها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويدرك المجلس أن الخطة المتعلقة بالفوائد ستقوم على أساس الفوائد التي اقترحها الأمين العام أول الأمر في عام ٢٠٠٦ عند الإعلان عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأنها ستوضع وتنشر في مرحلتين:

(أ) المرحلة ١: وضع استراتيجية وإطار تحقيق الفوائد وتعيين المديرين المسؤولين عن تنفيذ الفوائد المحددة. وستقدم إلى كبار المديرين في أوائل عام ٢٠١٤، وسيعقبها تدريب لكبار المديرين على كيفية تحديد الفوائد وتتبعها والإبلاغ عنها؛

(ب) المرحلة ٢: التنفيذ من أجل تحقيق الفوائد ورصدها والإبلاغ عنها على صعيد الأمانة العامة ككل، وسيجري هذا في إطار عملية مستقلة.

٣٨ – والفريق المعني بالمعايير المحاسبية الدولية بصدد وضع مقاييس محددة لقياس الفوائد ومقاييس أساسية ترتبط بإجراءات متصلة فقط باعتماد المعايير المحاسبية الدولية. وأبلغت الإدارة المجلس بأن التركيز سينصب على الفوائد النوعية وليس على الفوائد الكمية، وهو ما تراه متسقا مع الصياغة الأولية لفوائد المعايير المحاسبية الدولية المقدمة من الأمين العام إلى الجمعية العامة. غير أن المجلس يرى أن الفوائد الكمية يجب أيضا أن تجمع وأنها ستوجد في مرحلة مبكرة من التنفيذ.

٣٩ – وسيجري الإشراف على العمل المتعلق بتحقيق الفوائد ومراقبة هذا العمل من جانب الفريق المعني بتحقيق فوائد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الذي سيضطلع بالمسؤولية عن الموافقة على الفوائد وتحديد ملكيتها وتتبعها ورصد تنفيذها. ولم تُرصد ميزانية مستقلة

لمشروع تحقيق الفوائد. ولذلك، من المهم دمج تحقيق الفوائد في تنفيذ عمليات إدارة الأعمال والتحسينات المستمرة التي تُدخَل عليها.

٤٠ - ووافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تنجز خطة تحقيق الفوائد بحلول نهاية عام ٢٠١٣ وبأن تضع إطارا واضحا لمعالم الأداء الرئيسية التي يُرصد تنفيذ الخطة على أساسها.

٤١ - وذكرت الإدارة أنه وُضع بالفعل مشروع أولي للخطة يشمل مدخلات من العديد من الجهات المعنية. وستوضع الخطة في صيغتها النهائية بحلول نهاية عام ٢٠١٣ وستنشر في عام ٢٠١٤، والأساس المنطقي لعدم رصد ميزانية مستقلة منذ البداية هو دمج تحقيق الفوائد في العمليات الجارية.

جيم - إدارة التغيير: تدريب الموظفين

٤٢ - لاحظ المجلس في تقاريره السابقة أن الأمم المتحدة أعدت خطة تدريبية معززة لتقديم تدريب مكيف في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى موظفين تختلف أنواعهم ورتبهم. وسيُقدم لجمهور مستهدف يبلغ نحو ٥٠٠ ٣ موظف من موظفي الأمم المتحدة على الصعيد العالمي تدريب للتوعية؛ وسيُستهدف نحو ٥٠٠ ١ موظف لتلقي تدريب نظري على صعيد العمل؛ وسيُقدم لنحو ٥٠٠ موظف من الفئة الأخيرة تدريب متخصص.

٤٣ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، تلقى ٣٤٤ ٣ موظفا من أصل ٥٠٠ ٣ موظف مستهدف تدريبا تحت إشراف مدرب، وكانت ثمة خطط أخرى لتدريب حوالي ١٠٠ موظف على إعداد البيانات المالية من أجل دعم إصدار أول بيانات مالية خاضعة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعمليات حفظ السلام والأمم المتحدة. وأبلغت الإدارة بأن الخطة الأصلية لتدريب الأخصائيين تطورت بسبب استخدام مجموعة من الترتيبات والعمليات الانتقالية لإصدار بيانات خاضعة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قبل النشر الكامل لنظام أوموجا. وسينشر تدريب أخصائيي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي يركز على إصدار البيانات المالية، على عدد محدود من الموظفين الذين سيشاركون بشكل مباشر في إعداد البيانات المالية قبل تنفيذ نظام أوموجا. ولسد الفجوة، بدء الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عقد حلقات عمل عن التنفيذ، كانت أولاها في أيار/مايو ٢٠١٣ لدعم الأرصدة الافتتاحية في بعثات حفظ السلام؛ وشارك في حلقات العمل هذه حوالي ١٠٠ موظف من موظفي عمليات حفظ السلام.

٤٤ - وعين مدير لعملية التغيير في عام ٢٠١١ للإشراف على تنفيذ خطة التدريب، ولاحظ المجلس سابقا أن هذا تعزيز للترتيبات يستحق الترحيب. إلا أنه منذ آذار/مارس ٢٠١٣، ظلت الوظيفة شاغرة. ويرى المجلس أن من المهم ملء هذه الوظيفة في أبكر وقت ممكن عمليا. وذكرت الإدارة أن تعيين مدير عملية التغيير جار حاليا.

دال - التقدم المحرز على أساس المعالم الرئيسية

الجدول الزمني للتنفيذ والأرصدة الافتتاحية

٤٥ - ما زالت الأمم المتحدة ملتزمة التزاما ثابتا بأهداف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على عمليات حفظ السلام والأمانة العامة للأمم المتحدة. وترد المهام الرئيسية المتعلقة بتطبيق هذه المعايير في خطط عمل مستقلة وتفصيلية لعمليات حفظ السلام والأمم المتحدة. وتحدد هذه الخطط تواريخ بداية ونهاية المهام وتعمل على مواءمتها مع الأنشطة والنواتج المتوخاة. وتضم الخطط أيضا إجراءات تخفيفية محددة للتصدي للمخاطر التي أُبرزت في التقرير المرحلي الثاني للمجلس.

٤٦ - ولاحظ المجلس وقت إجراء مراجعة الحسابات أن أغلبية المهام إما ''متأخرة عن مواعيدها'' أو ''معرضة للخطر''، وأن الإدارة في سياق تحديث الخطط تنقح التواريخ المستهدفة وتمددها، مما يجعل من الصعب تتبع التقدم المحرز بين مختلف الصيغ. ويرى المجلس أن تمديد التواريخ المستهدفة يزيد من خطر عدم تحديد حالات التأخير بوضوح كي تنظر الإدارة فيها وتعالجها، على سبيل المثال، اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤٧ - وأبلغت الإدارة المجلس لاحقا بأنه قد تعيّن إعادة جدولة عدد من المهام في خطة العمل بسبب مسائل ناشئة، إلا أن كل عمليات إعادة الجدولة جرت في غضون التواريخ المستهدفة عموما لإصدار أول بيانات مالية ملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تشير أحدث عمليات المقارنة الشهرية للأنشطة المنجزة في تقارير إدارة المشروع إلى إحراز تقدم مطرد، مع تزايد عدد المهام التي يجري الانتهاء منها، وانخفاض مطرد في عدد الأنشطة ''المعرضة للخطر'' أو ''المتأخرة عن مواعيدها''.

٤٨ - وعلى نحو ما بينه التنفيذ الناجح للمعايير المحاسبية الدولية من جانب الصناديق والبرامج في عام ٢٠١٢، من الحيوي تحديد أرصدة افتتاحية للأصول والالتزامات في أبكر وقت ممكن لأن المجموعة الأولى من البيانات المالية الخاضعة للمعايير المحاسبية الدولية ترتكز أساسا على هذه الأرصدة. ولاحظ المجلس أن خطط العمل لا تشمل حاليا معلما رئيسيا

خاصا بأبكر التواريخ التي ستصبح فيها الأرصدة الافتتاحية متاحة للاستعراض. والتواريخ المستهدفة الرئيسية لتقديم الأرصدة الافتتاحية إلى المجلس لاستعراضها هي كالتالي:

(أ) حفظ السلام: ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بعد ستة أشهر من تاريخ بدء العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ب) الأمم المتحدة: ١ آب/أغسطس ٢٠١٤، بعد سبعة أشهر من تاريخ بدء العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤٩ - وتشكل البيانات المالية المؤقتة الصادرة في السنة الأولى من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية إنذارا مبكرا قيِّما بأي مخاطر كبيرة تعترض نجاح التنفيذ. وتعتزم الإدارة إصدار بيانات مالية مؤقتة خاضعة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لفترة الستة أشهر الأولى لعمليات حفظ السلام بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤ وللأمم المتحدة بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وإنتاج البيانات المالية المؤقتة سيمكن كلا من المجلس والإدارة من تقييم مدى إحكام البيانات المالية، وبيانات المعاملات الأساسية، والأحكام الداعمة للسياسات المحاسبية، وأي أحكام انتقالية قد تطبق.

٥٠ - ووافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تحدث وتلتزم بالمواعيد النهائية للأرصدة الافتتاحية والبيانات المؤقتة ضمن كل خطة من خطط العمل ونفذت هذه التوصية بالفعل وهي تدير تنفيذها بنشاط باعتبارها معالم رئيسية.

٥١ - ويوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي: (أ) إخطار جميع المواقع التابعة للأمم المتحدة ومواقع حفظ السلام بما يلزم من معلومات متعلقة بالمعاملات لتشكيل الأرصدة الافتتاحية؛ و (ب) فحص البيانات والتحقق منها بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، من أجل تقييم ما إذا كان يجري إحراز تقدم كاف في بلوغ المعالم الرئيسية المستهدفة.

٥٢ - ولاحظت الإدارة أن توجيهات تفصيلية قدمت إلى البعثات في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وكذلك تعليمات لاحقة بشأن المخزون والمعدات والأصول الجاري إنشاؤها. وهذا يعني أن الجزء (أ) من التوصية قد نفذ بالفعل. ووافقت الإدارة على الجزء (ب) من التوصية وأشارت إلى أن عملية تقييم التقدم المحرز أدمجت في عمل مكتب إدارة مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

محاكاة البيانات المالية

٥٣ - أجرت الإدارة عملية محاكاة للبيانات المالية وأعدت مشروع مجموعة هيكلية لبيانات مالية ملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية تتعلق بأنشطة الأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١١. وأجرت الإدارة أيضا تقييما لأثر المعايير المحاسبية الدولية على كل من البيانات والجداول المعروضة سابقا في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة ووثقت (في شكل ورقة إعلامية) الكيفية التي ستعرض بها المعلومات الواردة في البيانات في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويرى المجلس أن هذه الورقة الإعلامية أداة مساعدة مفيدة في إدارة عملية الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للإدارة العليا ويمكن استخدامها في الجلسات الإعلامية للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة.

٥٤ - ووافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تجري عملية محاكاة للبيانات المالية في ما يتعلق بالبيانات المالية لعمليات حفظ السلام (المجلد الثاني) تكون مماثلة للعملية التي أجريت للأمم المتحدة. وأشارت الإدارة إلى أن هذه العملية تشكل بالفعل جزءا من الخطة الحالية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

المخاطر التي تواجه التطبيق

٥٥ - يعمل المجلس مع الإدارة على تقييم التقدم المحرز في جمع البيانات وتحليلها وتنقيتها وإعدادها لأغراض الإبلاغ في إطار المعايير المحاسبية الدولية بشأن طائفة واسعة من المجالات تشمل الإيرادات، والنفقات، والأصول، والالتزامات، وأجرى تقييما مفصلا للنواتج المستمدة من أداة إدارة المشاريع التي تعتمدها الإدارة والزيارات إلى المواقع الموجودة خارج المقر.

٥٦ - ولاحظ المجلس المخاطر التالية:

(أ) تأخيرات في إعداد البيانات المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات ناشئة عن صعوبات في تحديد مكان جميع هذه الأصول وتسجيلها؛

(ب) تأخيرات في إعداد البيانات لضمان اكتمال معالجة المخزون ودقتها وملاءمتها، ولا سيما في بعثات حفظ السلام؛

(ج) ضرورة تحويل إطار السياسات المحاسبية إلى توجيهات عملية للموظفين من أجل كفالة الاتساق في اكتمال البيانات ونوعيتها وتفسيرها في مختلف المواقع؛

(د) يؤدي قرار المنظمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في حدود الموارد المتاحة في المقر وفي المكاتب الميدانية إلى زيادة مخاطر التنفيذ. ومع ذلك، يلاحظ المجلس أن الإدارة تعالج بنشاط ما حدد من شواغل وتقدم الدعم كلما كان له ما يبرره (بوسائل منها زيادات محددة الهدف في الموارد). فعلى سبيل المثال، جرى توفير الموارد لبعثات حفظ السلام عن طريق

فريق الرصد الميداني، وهو فريق يتألف من خمسة خبراء استشاريين يتمركز في عنتيبي بأوغندا.

٥٧ - ويتعاون المجلس بانتظام مع شعبة الحسابات خلال عام ٢٠١٣ بشأن وضع سياسة محاسبية ملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لأغراض المخزون في عمليات حفظ السلام. ويحول دون الاتفاق على سياسة مناسبة صعوبات في إنشاء سجلات موثوقة لأصناف المخزون وتقييم النقطة التي يمكن عندها اعتبار هذه الأصناف أصنافا ''مستهلكة'' على خلاف الاحتفاظ بها باعتبارها موجودات. وتجمع شعبة الحسابات حاليا المعلومات اللازمة لتقدير مستويات أصناف المخزون وتقييم ما إذا كانت البعثات تحتفظ بكميات فائضة ضخمة، ومخزونات بطيئة التصريف أو مخزونات عتيقة ينبغي تخفيض قيمتها و/أو التخلص منها. وسيقيم المجلس مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتعلقة بالمخزون غير المالي عند الانتهاء من التحليل.

٥٨ - ومن نتائج أداة إدارة المشاريع في آذار/مارس ٢٠١٣، يلاحظ المجلس أن ١١ بعثة من بعثات حفظ السلام ما زالت تذكر أن تنقية البيانات المتعلقة بالأصول، ومدى جاهزية التوجيهات والنظم المحاسبية، وإعادة هندسة العمليات اللازمة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام متأخرة عن مواعيدها المقررة. ويلاحظ المجلس أيضا أن مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة في جنيف واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا حددوا مسائل مماثلة في ما يتعلق بالتنفيذ الخاص بالأمم المتحدة. ويرى المجلس أن توليد وتنقية بيانات معاملات موثوقة بشأن الأصول تقوم على أساس توجيهات محاسبية موثوقة هو أكبر خطر وحيد يعترض إعداد البيانات المالية الملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٥٩ - **ويوصي المجلس بأن تعطي الإدارة الأولوية لما يلي: (أ) تعميم توجيهات وتعليمات محاسبية نهائية على جميع عمليات حفظ السلام والمواقع التابعة للأمم المتحدة (بما يشمل الصيغة النهائية لسياسة بشأن معالجة المخزونات) من أجل توحيد المعالجة المحاسبية للبيانات المحاسبية؛ و (ب) إصدار تعليمات واضحة إلى جميع المواقع بشأن كيفية حصر الأصول والالتزامات عن طريق حساب وتسجيل ممتلكاتها ومنشآتها ومعداتها ومخزونها والتأكد من أنها مدرجة بدقة في نظم المعلومات المؤسسية، مثل نظام غاليليو.**

البيانات المتعلقة بالممتلكات

٦٠ - يضم نظام غاليليو كمية كبيرة من البيانات المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات. ومع أن إدارة الدعم الميداني تعمل بنشاط مع البعثات على إكمال وتنقية هذه البيانات، فإنه

ما زال ثمة قدر كبير من العمل يلزم القيام به للوصول إلى أرصدة افتتاحية موثوقة وقابلة للمراجعة، بما في ذلك التحقق من وجود الأصول، وتحديد العمر النافع، وتقييم الأصول. ووضعت أداة تجميع خاصة بالخدمات الميدانية من أجل جمع البيانات المتعلقة بالعقارات وتحديد الأرصدة الافتتاحية، وجرت الاستعانة بخبرات مناسبة لتحليل الموجودات من العقارات وما يزيد على ٨٠٠ اتفاق متعلق بالإيجار والممتلكات. وإنجاز هذا العمل حيوي لتحديد أرصدة افتتاحية دقيقة خاضعة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل عمليات حفظ السلام وسيساعد أيضا في وضع استراتيجيات طويلة الأجل لإدارة الممتلكات.

تطوير النظم

٦١ - أشار المجلس سابقا، في ضوء التأخيرات المعروفة في تنفيذ مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة الجديد (أوموجا)، إلى القرار العملي الذي اتخذته الإدارة والمتمثل في استخدام نظام المعلومات الإدارية المتكامل كتدبير انتقالي لإصدار بيانات مالية خاضعة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأبرز المجلس أيضا عددا من المخاطر في هذه الاستراتيجية، منها: بعض الشكوك المحيطة بملاءمة نظام المعلومات الإدارية المتكامل لتوفير بيانات محاسبية قائمة على أساس الاستحقاق تتسم بالدقة والقابلية للمراجعة؛ وزيادة صعوبة جمع بيانات محاسبية ملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية تتسم بآنيتها ودقتها وتمامها وموثوقيتها من مواقع في جميع أرجاء العالم، ولا سيما في ما يتعلق بالأصول والمخزون؛ والمخاطر الكامنة المرتبطة بضرورة التجميع اليدوي للبيانات المحاسبية القائمة على أساس الاستحقاق؛ ومحدودية الوقت المتبقي لتدريب الموظفين على الشروط الجديدة للمحاسبة على أساس الاستحقاق التي تشملها المعايير الدولية للقطاع العام.

٦٢ - وقد أحرزت الإدارة تقدما كبيرا في التصدي للمخاطر. وأُنجزت الاستراتيجية المتعلقة بالواجهة البينية لنظم المعلومات التي ستستخدم في التقارير المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتتناول توقيت إدخال التعديلات على النظم والروابط والصلات بين نظام المعلومات الإدارية المتكامل والنظم القديمة التي ستمكن من إصدار بيانات مالية ملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتتضمن أيضا خطة واضحة عن الكيفية التي ستتطور بها هذه الصلات لبلوغ التنفيذ الكامل لنظام أوموجا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٦٣ - وعُزز نظام المعلومات الإدارية المتكامل أيضا لمعالجة المعاملات القائمة على أساس الاستحقاق، واختُبرت معظم التحسينات ونشرت على المكاتب الموجودة خارج المقر. ورغم عدم وجود ضمانة على أن الترتيبات المعززة ستسفر عن بيانات مالية ملتزمة بالمعايير المحاسبية

الدولية، فالخطوات التي اتخذت والنتائج التي تحققت حتى الآن إيجابية. وأكملت الإدارة أيضا تصميم نظم تكنولوجيا المعلومات التي ستستخدم لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية مبدئيا ومستقبلا على حد سواء (انظر المرفق الثالث). وبإيجاز:

(أ) ستصدر البيانات المالية لكل من عمليات حفظ السلام والأمم المتحدة للسنة الأولى من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في نظام المعلومات الإدارية المتكامل، الذي سيلخص البيانات المحاسبية لأغراض تقديم التقارير؛

(ب) سيُحتفظ ببيانات المعاملات لكل من عمليات حفظ السلام والأمم المتحدة في عدة نظم مختلفة، بما في ذلك نظام المعلومات الإدارية المتكامل وأموجا ونظام غاليليو ونظام بروجين وأداة التجميع الخاصة بالخدمات الميدانية في ما يتعلق بالعقارات.

٦٤ - وتتوقع الإدارة أن تكون نظم المعلومات جاهزة بحلول آب/أغسطس ٢٠١٣، ويهدف المجلس إلى إجراء استعراض واختبار تفصيليين لهذه النظم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في ما يتعلق بالأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام في المقر وعينة من المواقع النائية التي ستجري زيارتها باعتبارها جزءا من برنامج المراجعة المقرر.

٦٥ - وتعترف الإدارة بالمخاطر الكامنة في الاستراتيجية الانتقالية المتصلة بنظام المعلومات الإدارية المتكامل، حيث تمر بيانات المعاملات عبر عدد من النظم من أجل عملية توحيد تتطلب إدارة وثيقة وفعالة، ولا سيما:

(أ) تزايد خطر المعلومات المحاسبية غير المكتملة ماديا المجمعة من طائفة من النظم المختلفة لتوحيدها في نظام المعلومات الإدارية المتكامل؛

(ب) عدم الاتساق في تطبيق الضوابط الداخلية في مختلف النظم والمواقع، ولا سيما في ما يتعلق بفحص مدخلات البيانات الأساسية والإذن بها؛

(ج) عدم اتساق المعاملة المحاسبية الناجم عن الاختلاف في تفسير القواعد المحاسبية عندما تجهز المعاملات في عدد من النظم المختلفة. ويمكن أن يؤدي هذا إلى خطأ في بيان الأرصدة وعدم اتساق المعاملة من جانب مختلف المواقع الموجودة خارج المقر.

٦٦ - **ويوصي المجلس بأن تنتهي الإدارة من تطوير النظم وتعديلها بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠١٣ وبأن تؤكد ما يلي: (أ) أن تكون جميع بيانات المعاملات في كل نظام بمفرده قابلة للتحديد بوضوح على مستوى كل معاملة على حدة؛ و (ب) أن يكون كل نظام قادرا على إصدار تقرير مراقبة أو رصيد اختباري من أجل توحيد فرادى المعاملات لنقلها إما يدويا أو عبر واجهة بينية إلى نظام المعلومات الإدارية المتكامل؛**

و (ج) أن ترد عمليات نقل الأرصدة من كل نظام إلى نظام المعلومات الإدارية المتكامل كمدخلات متساوية.

٦٧ - ووافقت الإدارة على هذه التوصية وأشارت إلى أن جميع التحسينات الإجبارية الحيوية أدخلت في وقت لاحق. وذكرت أيضا أن تحسينات اختيارية توجد في طور الإعداد لإنجازها في أوائل عام ٢٠١٤. وكل نظام متصل بنظام المعلومات الإدارية المتكامل سيصدر أيضا تقرير مراقبة في شكل موحد باستخدام خاصية موجودة في نظام المعلومات الإدارية المتكامل أُدمجت فيها أدواتُ تحقق وضوابط لفحص اتساق وسلامة البيانات التي يجري تحميلها.

٦٨ - وأبلغ المجلس بصورة مستقلة عن التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة الموارد في المؤسسة (أوموجا) الجديد (A/68/151). ويلخص الجدول أدناه أحدث خطط نشر نظام أوموجا في ما يتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام.

النشر المقرر لنظام أوموجا دعما للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

تموز/يوليه ٢٠١٣	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣	كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤	تموز/يوليه ٢٠١٤	تموز/يوليه ٢٠١٥
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	جميع بعثات حفظ السلام	البعثات السياسية الخاصة	مقر الأمم المتحدة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	المكاتب المتبقية الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان (بعثة سياسية خاصة)			اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	

٦٩ - وتشير خطة النشر إلى أنه في ما يتعلق بالسنة الأولى من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية لعمليات حفظ السلام والأمم المتحدة، لن تُدعم عملية الإبلاغ المالي بنظام متكامل بشكل تام لتخطيط الموارد في المؤسسة (أوموجا). ويرى المجلس أن من المهم أن ينقل الإبلاغ المالي بشكل تام بحلول السنة الثانية من اعتماد المعايير المحاسبية الدولية إلى نظام أوموجا

لتحقيق أقصى استفادة من المعلومات المالية الجديدة والكاملة المجمعة في نظام متكامل واحد يتمتع بوظيفة إبلاغ من مستوى عال.

٧٠ - ولاحظ المجلس تحسنا كبيرا في التكامل وتبادل المعارف على صعيد وظيفة المالية والفريقين المعنيين بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا، لوضع الصيغة النهائية لطرق أداء الأعمال المالية الـ ١٢٢ والتحضير للمرحلة الأولى من التنفيذ الكامل لنظام أوموجا في عمليات حفظ السلام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويلاحظ المجلس أيضا أن إدارة الدعم الميداني أنشأت مكتبا لمشاريع نظام أوموجا/المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتعزيز التنسيق وتكامل التنفيذ.

هاء - الإدارة

٧١ - سبق للمجلس أن أوصى بإدخال تحسينات على إدارة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولا سيما بأن تدمج اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية فريق الدعم التقني المعني بنظام المعلومات الإدارية المتكامل في الإطار العام لمشروع المعايير لضمان المساءلة ورصد هذا الجانب الجديد من جوانب المشروع. وأدمج حاليا الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في شعبة الحسابات، ويتبع كلا الفريقين، بما في ذلك الموظفون المشاركون في فريق الدعم التقني المعني بنظام المعلومات الإدارية المتكامل، إلى الإدارة داخل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، مما يؤدي إلى تعزيز الرقابة على التنفيذ وتكامل المعارف على صعيد الأفرقة الرئيسية.

٧٢ - والهيكل الإداري لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قائم حاليا (انظر الشكل أدناه). ويظل المراقب المالي هو صاحب المشروع العام ويواصل إدارة المشروع بنشاط. وثمة أيضا إبلاغ منتظم ومعزز بين من يوجدون في الخط الأمامي للمشروع، والفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولجنة الإدارة.

الهيكل الإداري لمشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

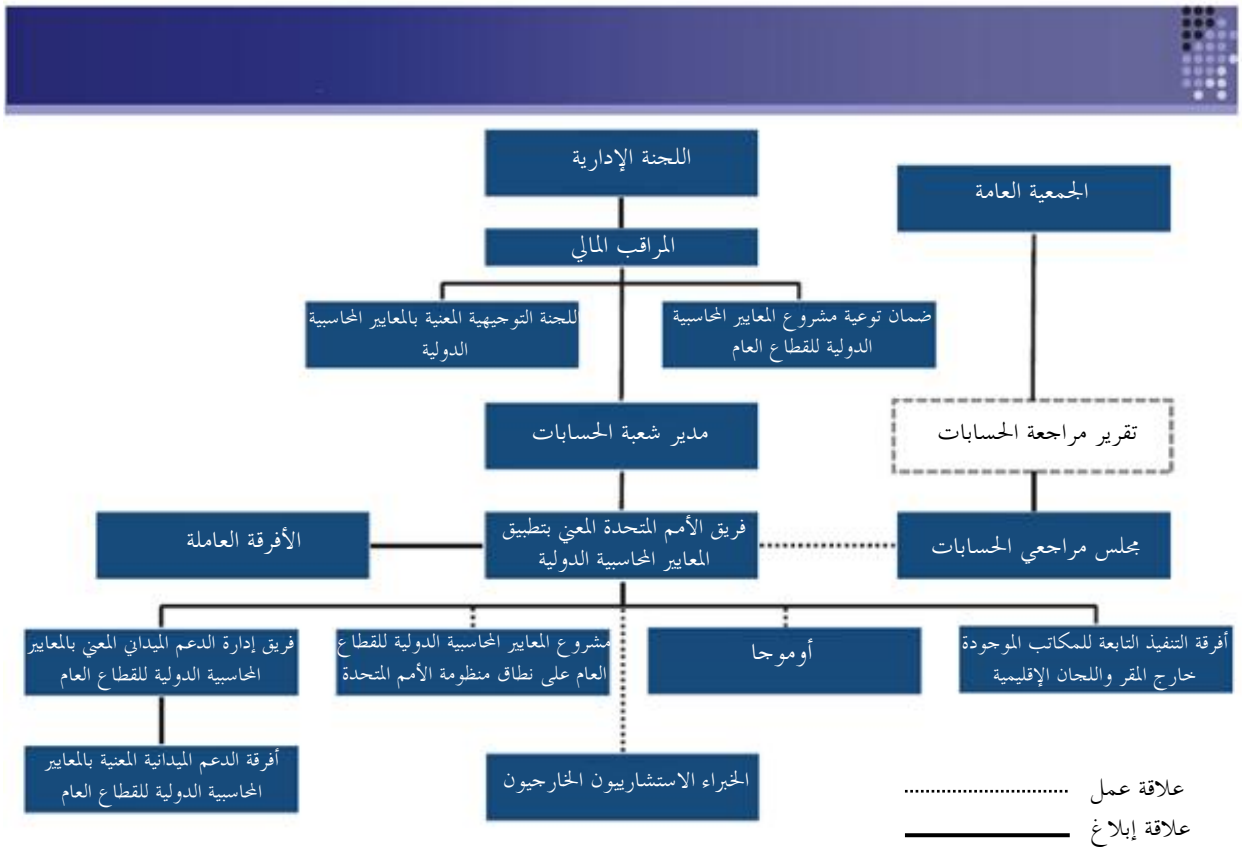

المصدر: فريق الأمم المتحدة المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٧٣ - وعززت الإدارة تكوين اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لضمان دعم الإدارة العليا عن طريق تعيين أمين عام مساعد في اللجنة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ونقحت اللجنة التوجيهية أيضا دورها لزيادة تركيز اهتمامها على المسائل الحيوية، مثل الإبقاء على جدوى المشروع وضمن الخطط والجداول الزمنية المحددة، واتخاذ قرارات سريعة وحاسمة بشأن البنود والمسائل التي تعرض على اللجنة للبت فيها، وكفالة توافر الدعم لجهود التخفيف من حدة المخاطر.

ضمان نوعية المشروع

٧٤ - في عام ٢٠١٣، وردا على توصية من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، عينت الإدارة رئيس دائرة عمليات المعلومات المالية التابعة لمكتب تخطيط البرامج والميزانية

والحسابات موظفا لضمان نوعية مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الدولية لتقييم ما يلي على نحو مستقل:

(أ) دقة البيانات المتعلقة بما يحرزه المشروع من تقدم؛

(ب) التقيد بإجراءات إدارة المخاطر؛

(ج) ملاءمة النواتج المتوخاة للغرض؛

(د) قابلية استمرار التقدم المحرز نحو الفوائد المنشودة.

٧٥ - ومنذ آذار/مارس ٢٠١٣، يقدم موظف ضمان نوعية المشروع تقاريره شهريا إلى اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل المسائل الرئيسية التي أُبرزت (مع توصيات واضحة في ما يتعلق بإجراءات التخفيف) ما يلي:

(أ) بين تحليل عائدات إدارة المشروع لدى المواقع النائية في شباط/فبراير ٢٠١٣ أن أكثر من ٨٥ في المائة من الأوضاع المقدمة المتعلقة بالأنشطة في بعثات حفظ السلام غير صحيحة وأن أكثر من ٦٥ في المائة من الأوضاع المقدمة المتعلقة بالمهام في المكاتب الموجودة خارج المقر غير صحيحة؛

(ب) وجود سوء فهم إلى حد ما في أوساط الموظفين الميدانيين لمختلف قيودات الوضع ووقت استخدامها. فعلى وجه الخصوص، يرد العديد من الأنشطة/المهام على أنها ''لم تبدأ'' مع أن الموعد النهائي قد مر بالفعل، وفي هذه الحالة ينبغي أن يكون وضعها هو ''متأخرة عن موعدها''؛

(ج) في بعض الحالات تكون الأدلة الأساسية الداعمة للمعلومات المقدمة في أداة إدارة المشاريع غير متسقة أو غير موجودة، مما يجعل التحقق أمرا صعبا.

٧٦ - ويوصي المجلس بأن تنفذ الإدارة توصيات موظف ضمان نوعية مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على وجه السرعة، وذلك لتحسين المعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر ودقة التقارير المرحلية.

٧٧ - ووافقت الإدارة على هذه التوصية وذكرت أن إجراءات اتخذت بالفعل لتعزيز الرقابة المركزية وتجميع تقييمات تفصيلية للتقدم المحرز في عمليات السلام واستعدادها لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية. فعلى سبيل المثال، نفذت عمليات مراقبة للنوعية في ما يتعلق بالتقارير المرحلية، وأحيلت الملاحظات الناتجة عنها إلى المكاتب المعنية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية. وجدد أيضا مكتب إدارة المشاريع المفاهيم المستخدمة في هيكل أداة إدارة

المشاريع واستخدامها المناسب من أجل التقليل إلى أدنى حد من حالات سوء التفاهم، وهو يسعى إلى وضع طريقة فعالة من حيث التكلفة للتحقق من الاتساق بين التقارير المرحلية والأدلة الأساسية الداعمة.

ميزانية تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٧٨ - ما زالت ميزانية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تبلغ ما يربو على ٢٣ مليون دولار فقط. وترد أحدث حالة للنفقات في المرفق الرابع. وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، كانت الإدارة قد أنفقت ١٢,٩ مليون دولار على هذا المشروع. وأبلغت الإدارة المجلس بأنها تتوقع أن النفقات الإجمالية اللازمة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد تصل إلى نحو ٢٧ مليون دولار حتى نهاية عام ٢٠١٥، غير أن أي مبالغ زائدة عن ٢٣ مليون دولار لن تمول من الأنصبة المقررة.

خامسا - مسائل أخرى

ألف - مواءمة وتوحيد الممارسات المتعلقة بطرق أداء العمل

٧٩ - أبرز المجلس في السابق حاجة كل كيان من كيانات الأمم المتحدة إلى تطبيق سياسات محاسبية متماشية مع المعايير المحاسبية الدولية توائم ظروفها وأنشطتها الخاصة، ولكنه أبرز أيضا أن فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية يمكن أن تؤدي دورا مهما في تحديد دواعي الفروق الكبيرة في معالجات السياسات المحاسبية بهدف تحقيق مزيد من الاتساق. وما زالت فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تجتمع مرتين في السنة لمناقشة السياسات المحاسبية التي يتخذها مختلف الهيئات التي تعتمد المعايير المحاسبية الدولية.

٨٠ - ويعترف المجلس بأن الاختلافات في السياسات المحاسبية الناشئة عن الخصائص المحددة التي تتسم بها الكيانات ستتضح أكثر مع مرور الوقت. وليست هذه الاختلافات غير متوقعة بالنظر إلى الطابع المتنوع لنماذج أداء العمل والأنشطة التي ينفذها مختلف الكيانات، والمجلس، في هذا المنعطف، مقتنع بأن السياسات المحاسبية المعتمدة مناسبة لظروف كل كيان على حدة. وسيواصل المجلس العمل مع فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لرصد التغييرات في السياسات المحاسبية والنظر فيها من أجل تحديد المجالات التي يمكن فيها زيادة المواءمة.

باء – الحسابات السنوية والإبلاغ السنوي

٨١ – في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يجري إعداد البيانات المالية سنويا وليس كل سنتين. وإنتاج البيانات المالية في فترات أكثر تقارباً وزيادة وضوح الإبلاغ يمثلان إحدى فوائد التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية، ولكن هذا مصحوب بعواقب عملية تحتاج إلى إدارة. وقد أبرز المجلس في تقاريره السابقة حاجة الإدارة إلى إيجاد حل للآثار المترتبة على الحسابات السنوية والإبلاغ السنوي، والزيادة المحتملة في عبء عمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة (A/66/151، الفقرات ٣١ إلى ٣٣). ويجري حوار بشأن هذه المسألة بين الجهات المعنية منذ أن حُددت هذه المسألة.

٨٢ – والأمر في نهاية المطاف متروك للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة كي تقررا مستوى ما تريدان تخصيصه من نظر إلى البيانات المالية السنوية والتقارير المرتبطة بها. ويشجع المجلس الإدارة على العمل مع اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة من أجل استخدام البيانات المالية السنوية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بأكبر قدر من الفعالية بالتركيز في المقام الأول على المسائل المنطوية على مخاطر كبيرة.

٨٣ – وسبق للمجلس أن أبرز ضرورة أن تستعرض الكيانات المواعيد المحددة لإغلاق الحسابات وإصدار البيانات المالية تمشيا مع مقتضيات الجمعية العامة الداعية إلى تقييم إمكانية تعديل مواعيد تقديم التقارير لتخفيف الاكتظاظ وإدارة أعباء عمل الأقسام المالية ومجالس الإدارة. فمثلا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مطالبون، في إطار النظام المالي والقواعد المالية لكل منهم، بتقديم البيانات المالية بحلول ٣٠ نيسان/أبريل من أجل مراجعتها، في حين أن الأمم المتحدة والكيانات الأخرى مطالبة بتقديم البيانات المالية بحلول ٣١ آذار/مارس.

٨٤ – وشجع المجلس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على النظر في إعداد البيانات المالية بحلول ٣١ آذار/مارس اعتبارا من عام ٢٠١٤ للتخفيف من عبء العمل المتزايد المرتبط بمراجعة البيانات المالية الخاضعة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويعترف المجلس بأن كل كيان من الكيانات يواجه تحديات مختلفة في تنفيذ هذا التغيير. فمثلا، كجزء من عملية الإبلاغ المالي وإعداد البيانات المالية، على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يجمِّع ويجهز البيانات المالية الواردة عن طريق تقارير إنجاز المشاريع

والتقارير المالية من مختلف الشركاء المنفذين والهيئات المسؤولة الأخرى (بما في ذلك مختلف وكالات الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين).

سادسا – شكر وتقدير

٨٥ - يود مجلس مراجعي الحسابات أن يعرب عن تقديره لما لقيه موظفوه من تعاون ومساعدة من جانب إدارة الكيانات المعنية وموظفيها.

(توقيع) أمياس **مورس**
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات
(كبير مراجعي الحسابات)

(توقيع) **ليو** جياي
المراجع العام للحسابات للصين

(توقيع) لودوفيك س. ل. **أوتو**
المراقب المالي ومراجع الحسابات العام
لجمهورية تترانيا المتحدة

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

المرفق الأول

التواريخ المستهدفة لتطبيق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

السنة	عدد المنظمات	المنظمة[أ]
٢٠١٤	٤	الأمم المتحدة (بما في ذلك عمليات حفظ السلام)[ب][ج]
		منظمة السياحة العالمية
		جامعة الأمم المتحدة[ب]
		منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
٢٠١١	١١	منظمة العمل الدولية
		مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[ب]
		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[ب]
		صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية[ب]
		صندوق الأمم المتحدة للسكان[ب]
		منظمة الأمم المتحدة للطفولة[ب]
		مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع[ب]
		وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى[ب]
		الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة[ب]
		منظمة الصحة العالمية
		هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة[ب]
٢٠١١	٢	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
		الاتحاد البريدي العالمي
٢٠١٠	٨	منظمة الطيران المدني الدولي
		المنظمة البحرية الدولية
		الاتحاد الدولي للاتصالات

السنة	عدد المنظمات	المنظمة[أ]
		منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
		منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
		منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
		المنظمة العالمية للملكية الفكرية
		المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
٢٠٠٨	١	برنامج الغذاء العالمي

(أ) لا تتبع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للجمعية العامة، ولكنهما ستعتمدان المعايير المحاسبية الدولية في ٢٠١٤.

(ب) قام مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بالمراجعة.

(ج) يرتبط مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومركز التجارة الدولية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث باعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (الجدول الزمني واستراتيجية التنفيذ).

المرفق الثاني

حالة تنفيذ توصيات المجلس الواردة في تقريره المرحلي الثاني بشأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

التوصية	رقم الفقرة	لم تقبل	منفذة بالكامل	منفذة جزئياً	لم تنفذ	تجاوزتها الأحداث
يوصي المجلس بأن تراعي الأمم المتحدة، عند إعداد خطة تحقيق الفوائد، تأثير قرارها القاضي باستخدام النظام المتكامل وغيره من النظم القائمة	١٧			X		
وفيما يختص بالأمم المتحدة والصناديق والبرامج التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية، يكرر المجلس توصياته السابقة الداعية إلى قيامهم بما يلي:	٢١			X		
(أ) تحديد الفوائد المتوقعة من المعلومات الجديدة التي ستتاح في إطار المعايير المحاسبية الدولية، ووضع الخطط للحصول على تلك الفوائد؛						
(ب) إنشاء مسؤوليات محددة لتحقيق تلك الفوائد؛						
(ج) إنشاء آليات لتتبع تحقيق الفوائد؛						
(د) المداومة على إطلاع الإدارة العليا وهيئات الإدارة على التقدم المحرز صوب تحقيق تلك الفوائد						
كما يوصي المجلس بأن تقوم جميع الكيانات، بحلول نهاية ٢٠١٢، بوضع الصيغ النهائية لخططها الشاملة الهادفة إلى تحقيق النتائج أو بإعداد هذه الخطط.	٢٢			X		
يوصي المجلس بأن تنظر الكيانات في كيفية توليد المعلومات من الحسابات المعالجة حسب المعايير المحاسبية الدولية وإمكان استعمالها لإعداد حسابات إدارية شاملة بشأن تكاليف العمليات لدعم صنع القرار الإداري الفعال	٢٧			X		

التوصية	رقم الفقرة	لم تقبل	منفذة بالكامل	منفذة جزئياً	لم تنفذ	تجاوزها الأحداث
وفيما يختص بالكيانات كافة، يكرر المجلس توصيته السابقة التي تدعو كبار المديرين في الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى القيام، كحد أدنى، بإكمال تدريب التوعية بالمعايير المحاسبية الدولية الذي يشدد على فوائد المحاسبة القائمة على الاستحقاقات وكيف يمكن أن تحسن صنع القرار وأداء المعاملات	٣٦		X			
ويكرر المجلس توصيته السابقة التي جاء فيها أنه نظراً لوعيه بحاجة كل كيان إلى تطبيق سياسات محاسبية متماشية مع المعايير المحاسبية الدولية توائم ظروف وأنشطة كل كيان من الكيانات فإنه يوصي بأن تحدد فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية دواعي الفروق الكبيرة في معالجات السياسات المحاسبية بهدف تحقيق المزيد من الاتساق	٤٣					X
يوصي المجلس الإدارة بما يلي:	٦٣					X
(أ) وضع تفاصيل في إطار استراتيجية التطبيق، تبين ما ستنطوي عليه كل من المهام الرئيسية المبينة أدناه، وتوفير التغطية لجميع الكيانات المتأثرة في المجلد الأول (الأمم المتحدة) والمجلد الثاني (عمليات حفظ السلام) من التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة:						
'١' في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢: يبدأ إعداد التعديلات/التحسينات التقنية التي ستدخل على النظام المتكامل وقواعد البيانات والنظم المحلية والإجراءات لدعم متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، والتاريخ المستهدف للاستكمال هو ٣١ تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه؛						
'٢' اعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢: يجري إدخال رموز أصناف جديدة في إطار النظام المتكامل للقيام بشكل منفصل بحصر ''التكاليف المرتبطة'' المعالجة بالمعايير المحاسبية الدولية فيما يختص باحتياز الأصول. والتاريخ المستهدف للاستكمال هو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛						

التوصية	رقم الفقرة	لم تقبل	منفذة بالكامل	منفذة جزئياً	لم تنفذ	تجاوزها الأحداث
’٣‘ بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢: استكمال إعداد واختبار النسخة الأولية من التعديلات/التحسينات التقنية المراد إدخالها على النظام المتكامل، المسماة ”بروكيور بلَص“ (Procure Plus)، وقواعد البيانات والنظم المحلية وإجراءات مكتبية معينة، دعماً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية؛						
’٤‘ بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣: اختبار عملية دفتر الأستاذ الموازية في إطار النظام المتكامل وتعزيز عملية توحيد البيانات المالية مع بيانات المجموعة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛						
’٥‘ بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣: تأكيد النسخة النهائية من خطة الانتقال مشفوعة بتعليمات لأجل الأرصدة الافتتاحية ودفتر الأستاذ الموازي المختبر الداخل في إطار النظام المتكامل وعمليات معززة يجري فيها توحيد البيانات المالية، والهيكلة التامة لمجالات الانطلاق والنظم المعززة والعمليات الرامية إلى دعم المعايير المحاسبية الدولية؛						
(ب) إعادة تقييم المخاطر التي تتهدد التطبيق. ويوصي المجلس باستكمال استراتيجية التطبيق في موعد لا يتجاوز بدء الربع الثالث من ٢٠١٢						
كما يوصي المجلس بأن توضح الإدارة عند وضع الصيغة النهائية لخطة التطبيق الجديدة ما يلي:	٦٤			X		
(أ) توقيت وكيفية تأكيدها امتلاك النظام المتكامل الخاصية اللازمة لمعالجة البيانات القائمة على أساس الاستحقاقات، والتكاليف التي سينطوي عليها أي تطوير؛						
(ب) عملية التوحيد اللازمة لإنتاج بيانات مالية متماشية مع المعايير المحاسبية الدولية للمجلدين الأول والثاني من التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة						
ويوصي المجلس الإدارة العليا بما يلي:	٧٤			X		

التوصية	رقم الفقرة	لم تقبل	منفذة بالكامل	منفذة جزئياً	لم تنفذ	تجاوزها الأحداث
(أ) العمل على وجه السرعة لإيجاد حلول لأي أولويات متضاربة في مجال تحويل الأعمال؛						
(ب) ضمان توافر موارد كافية للبعثات والمكاتب الموجودة خارج المقر لدعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وغير ذلك من مشاريع تحويل الأعمال						
يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة عند إعداد التوجيه المتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية من أجل الاستخدام في شتى أنحاء المنظمة، ولا سيما في الأماكن التي لا يتاح فيها نظام المعلومات الإداري المتكامل وضوابطه، بما يلي:	٨٠			X		
(أ) ضمان إدراج الإجراءات في التوجيه وضمان الرقابة المناسبة على دقة البيانات المعدة للإدراج اليدوي في النظام المتكامل وعلى اكتمالها وموثوقيتها؛						
(ب) النظر فيما إذا كان من المحقق لدرجة أكبر من فاعلية التكلفة ودرجة أقل من التعقيد وقدر أقل من المخاطر إعداد توجيه جديد للتطبيقات بدلاً من تحديث التوجيه المحاسبي القائم وتعديله. كما يرى المجلس أن من المتعين توفير التوجيه المنقح لعمليات حفظ السلام في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢						
يوصي المجلس بأن تدمج اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية فريق الدعم التقني المعني بنظام المعلومات الإدارية المتكامل في الإطار العام لمشروع المعايير لضمان المساءلة ورصد هذا الجانب الجديد من جوانب المشروع	٨٥			X		
وافقت الإدارة على توصية اللجنة التي تدعوها إلى تحديد الموارد المدرجة بالميزانية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية المنقحة ولدعم اعتماد المعايير السالفة الذكر عند حدوثه للمرة الأولى	٩٢			X		

التوصية	رقم الفقرة	لم تقبل	منفذة بالكامل	منفذة جزئياً	لم تنفذ	تجاوزها الأحداث
كما يكرر المكتب توصيته السابقة التي تدعو الإدارة إلى التخطيط لإيجاد قدرة ودراية فنية داخليتين كافيتين لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ولدعم المشروع في الأجل الطويل	٩٣		X			
يوصي المجلس الإدارة بأن تكفل على وجه السرعة، داخل كل كيان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة)، مراجعة البيانات التي ستستخدم للأرصدة الافتتاحية المتماشية مع المعايير المحاسبية الدولية والمصادقة على تلك البيانات التماسا للاكتمال والدقة	١١١		X			
يرى المجلس أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستحتاج، على سبيل الاستعجال، إلى إعداد خطة لمعالجة المخاطر التي يمكن أن تؤثر على نجاحها في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ولرصد تلك المخاطر رصداً دقيقاً وإدارتها	١٢٠		X			
المجموع		–	**٨**	**٧**	–	–
النسبة المئوية		–	**٥٣**	**٤٧**	–	–

المرفق الثالث

هيكل نظم المعلومات المستخدمة لإصدار الأمم المتحدة بيانات مالية ملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

هيكل النظم للبيانات المالية لعمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤

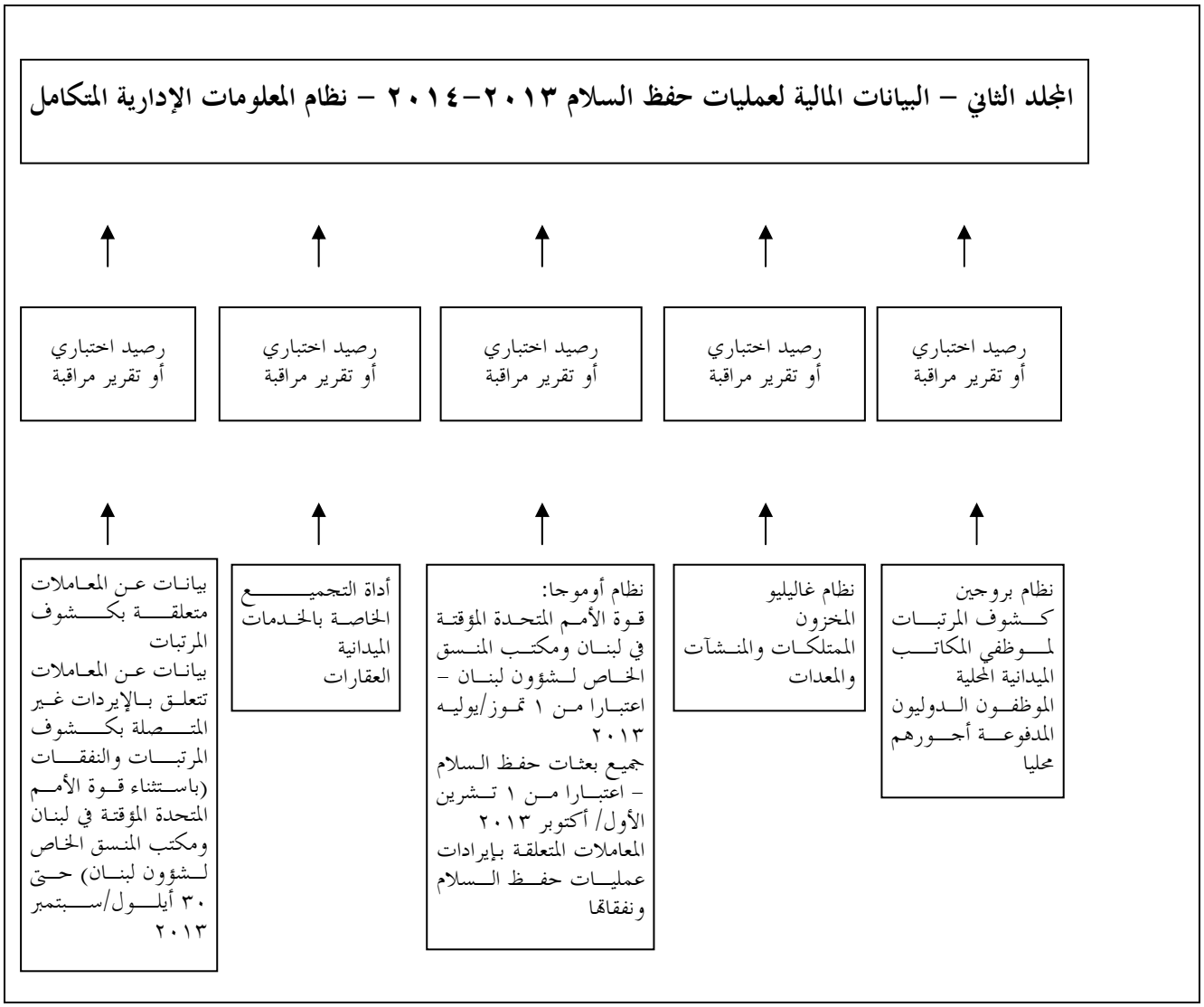

هيكل النظم للبيانات المالية للأمم المتحدة لعام ٢٠١٤

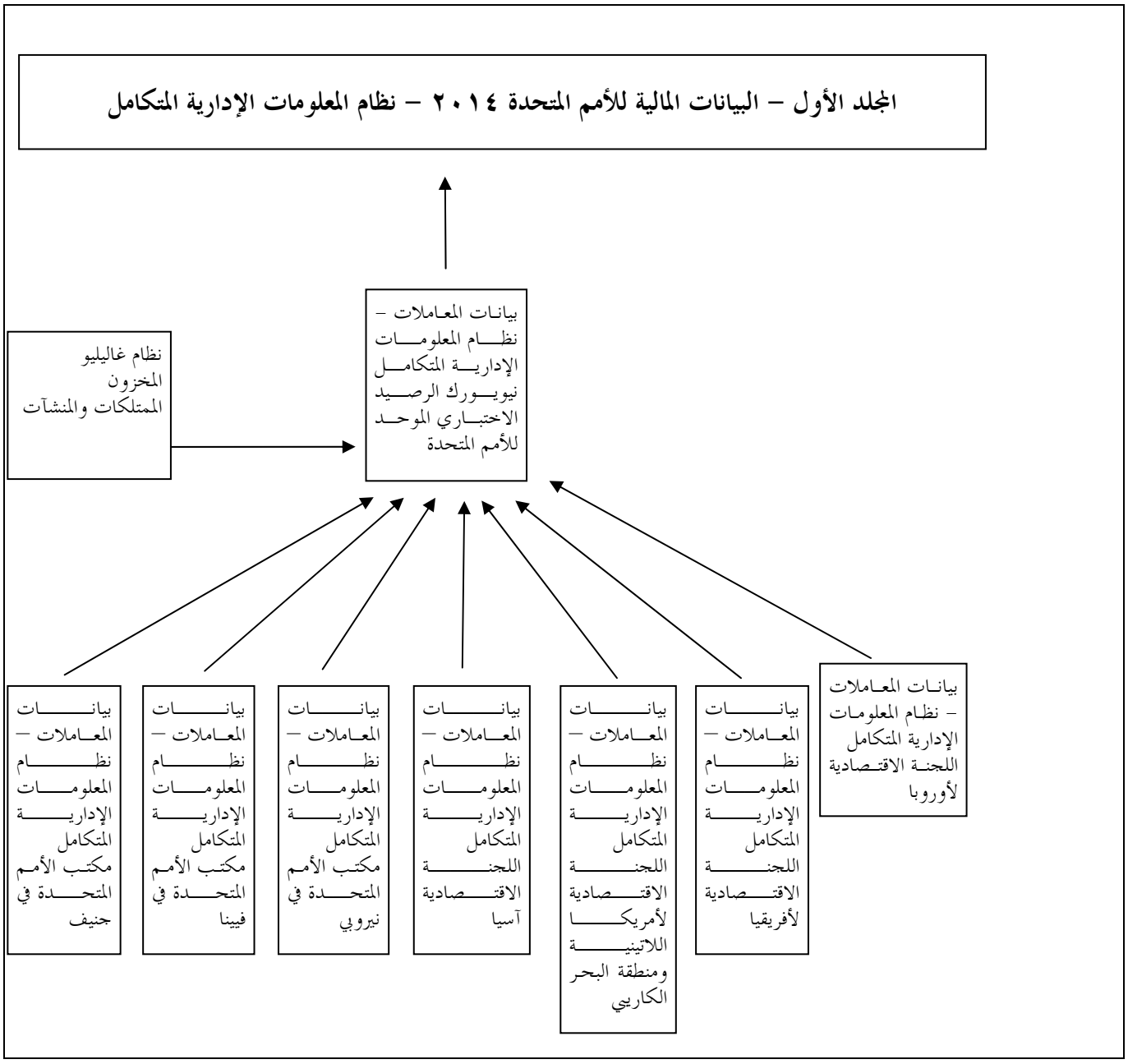

المرفق الرابع

ميزانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة، آذار/مارس ٢٠١٣

أبلغت الجمعية العامة بأن الميزانية التقديرية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تبلغ ٢٣,٠٣٤ مليون دولار. وتعتمد الميزانية بشكل مستقل لكل دورة مالية في إطار الميزانية العادية وحساب دعم عمليات حفظ السلام. وترد حالة النفقات أدناه.

النفقات المتوقعة في ما يتعلق باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	نفقات ٢٠٠٦-٢٠١٢ حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢)	رصيد ٢٠١٢-٢٠١٣	تقديرات ٢٠١٤-٢٠١٥[أ]	المجموع
(١) الميزانية العادية				
الباب ٢٩ باء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات				
الوظائف	٢ ٩٣٧,٠	١ ٠٠٧,٨	١ ١٣٩,٨	٥ ٠٨٤,٧
المساعدة المؤقتة العامة	٤٩٨,٤	٢٦٢,٢	٤٣٣,٨	١ ١٩٤,٤
الخبراء الاستشاريون	٢٧٢,٩	–	–	٢٧٢,٩
سفر الموظفين	٢٣٠,٠	٨٩,٦	٥٦,٦	٣٧٦,١
الخدمات التعاقدية	٣٨,٢	١١٧,٢	١١٨,١	٢٧٣,٤
نفقات أخرى	٧٨,٧	٣٣,٦	٣٣,٦	١٤٥,٩
المجموع الفرعي	**٤ ٠٥٥,٢**	**١ ٥١٠,٤**	**١ ٧٨١,٩**	**٧ ٣٤٧,٤**
الباب ٣٢، الأنشطة المشتركة				
التمويل والمنح والتبرعات	١ ١٥٩,٣	٥٣٤,٧	٥٣٤,٧	٢ ٢٢٨,٧
المجموع، الميزانية العادية	**٥ ٢١٤,٥**	**٢ ٠٤٥,١**	**٢ ٣١٦,٦**	**٩ ٥٧٦,١**
(٢) حساب دعم عمليات حفظ السلام[ب]				
المساعدة المؤقتة العامة	١ ٥٨٦,٣	١ ٢٠٤,٨	٧٤٠,٣	٣ ٥٣١,٤
الخبراء الاستشاريون	٤٠٦,٤	٥ ٤٦٥,٠	٣ ٥١٩,٢	٩ ٣٩٠,٦
السفر	٢٩,٧	٣٢٨,١	٥٦,٦	٤١٤,٣
نفقات أخرى	–	٥٤,٠	٣٣,٦	٨٧,٦
المجموع، حساب دعم عمليات حفظ السلام	**٢ ٠٢٢,٥**	**٧ ٠٥١,٨**	**٤ ٣٤٩,٧**	**١٣ ٤٢٣,٩**
المجموع الكلي	**٧ ٢٣٧,٠**	**٩ ٠٩٦,٨**	**٦ ٦٦٦,٢**	**٢٣ ٠٠٠,٠**

(أ) هذه الأرقام عبارة عن تقديرات رفيعة المستوى.

(ب) يشمل رصيد الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ اعتماداً تناسبياً للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (مسوّى على أساس نفقات كانون الثاني/يناير - آذار/مارس) وتقديرات للشهور الـ ١٨ المتبقية من الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.